مدير صندوق الإعمار بحضرموت الساحل لـ«الميثاق»:

نبذل جهوداً مضاعفة للتخفيف من معاناة المتضررين

▷كانت قد نشرت صحيفة «الميثاق» في عدد لها في ديسمبر استطلاعاً حول جهود ونشاط وأعمال صندوق الإعمار بمحافظة حضرموت الساحل، وقد نال رضا واستحسان المتضررين من كارثة السيول في اكتوبر، كونه جاء ملامساً للواقع ٢٠٠٨م، وهذا ما أحسسنا به من خلال اتصالات العديد من أولئك المتضررين الذين توالت علينا أسئلتهم لمعرفة المزيد عن عمل صندوق الإعمار في المكلا وأجندتهم القادمة.. وللاجابة على العديد من استفسارات المتضررين وغير ذلك التقينا المهندس معزّ محسن بافضل مدير صندوق الإعمار بالمكلا ساحل حضرموت وخرجنا بالحصيلة التالية:

■ لقاء: صلاح أحمد العجيلي:

ما أبرز المشكلات التي تعترض سير عمل صندوق الإعمار بالمكلا.. وماذا عن خطة الصندوق لعام ٢٠١٠م؟

– في الحقيقة حجم الكارثة فاقت التوقعات ومسألة المعالجات تحتاج الى بعض الوقت، ولكن نحن في الصندوق نقوم بجهود طيبة وبمتابعة ودعم قوي من الاستاذ سالم احمد الخنبشي محافظ حضرموت.. وهناك صعوبات وعراقيل اعترضت عملنا وأخرت صرف التعويضات لبعض الوقت وذلك نتيجة عدم دقة بعض المعلومات والبيانات المرفوعة من المديريات ومجالسها المحلية حيث أخذت عملية المراجعة منا وقتاً كبيراً، فقمنا بالنزول الميداني وعمل الجميع بشكل مضاعف واشتغلنا ليل نهار في كل مديريات ساحل حضرموت للوصول إلى أقصى درجة من الرضى من قبل المتضررين من كارثة السيول في مختلف القطاعات.

لماذا تأخرتم في عملية الصرف؟

– تأخرنا في عملية صرف التعويضات في البداية نظراً لوجود بعض الأخطاء، فالبيانات – كما قلت – لم تستوف الشروط المطلوبة، الأمر الذي دعانا للنزول الىَ تلك المواقع للتأكد من صحتها من جديد بعد ذلك قمنا بتجهيز شيكات المتضررين جزئياً وقمنا بتوزيع التعويضات الى مواقعهم في المدن والقرى والأرياف في كل من مديريات: المكلا، وغيل باوزير، الشحر، والريدة، قصيعر، والمناطق المجاورة لها ومعنا مندوب بنك التسليف التعاوني الزراعي «كاك بنك» لتسليمهم مستحقاتهم يداً بيد.

ونطلب من اخواننا المتضررين الصبر والتأني لكي ننفذ عملاً يشرف الجميع ولا تنقصه الدقة علماً أن صرف التعويضات سوف يستمر إلى نهاية العام ٢٠١٠م بحسب توجيهات الإدارة التنفيذية للصندوق.

٩٠٪ تعويض القطاع السمكي

ما أبرز القطاعات التي حققتم فيها نسبة كبيرة في عملية التعويض؟

– بالتأكيد القطاع السمكي، فقد أنهى الصندوق ما نسبته ٩٠٪ من تعويضات المتضررين في جمعيات الصيادين بساحل حضرموت وتواصل فرق الصندوق نزولها الميداني إلى عدد من المديريات لاستكمال صرف التعويضات يداً بيد.. وقد صرفنا خلال الفترة الماضية ثلاثمائة مليون ريال في القطاعين السمكي والتضرر الجزئي في المساكن في مختلف مديريات ساحل حضرموت.

ووقعنا مؤخراً ثلاثة عقود لبناء مدن سكنية في مديرية الشحر، وفي شحير وفي منطقة العيون بكلفة مليار ريال.

بالإضافة الى أننا قمنا بترميم وبناء عدد من المنازل المتضررة في عدد من المناطق منها مدينة المكلا ومدينة بروم ميفع وأرياف المكلا.. وأدعو المجالس المحلية بالمديريات الى تنسيق جهودها والعمل على تخفيف معاناة المتضررين من خلال سرعة رفع كافة البيانات في وقتها المحدد والتركيز على الدقة في

وقعنا عقوداً لبناء مدن سكنية بالشحر ومنطقة العيون بتكلفة مليار ريال

العمل ليأخذ كل مواطن متضرر حقه غير منقوص.

كذلك نحن ندرس حالياً مع السلطة المحلية بالمحافظة إمكانية تعويض المتضررين المنتفعين بمنازل غيرهم وسنضع آليات محددة لذلك.

كما يجري حالياً استكمال تحرير الشيكات الخاصة بالمتضررين في القطاع الزراعي في عدد من المديريات وقد نفذت الفرق الميدانية نزولات للمديريات مثل مديرية الريد قصيعر، الديس الشرقية وبروم وميفع ومديرية أرياف المكلا، ومديرية الشحر، وغيل باوزير، وشحير، وروكب، والعيون، إضافة إلى مناطق وقرى أخرى متفرقة علماً أن الصندوق بمختلف كوادره يعملون صباح مساء للتسريع من عملية تعويض المتضررين بأسرع وقت ممكن.

هل بإمكانكم اعطاؤنا تفاصيل عن تعويض المتضررين بالقطاع السمكي؟

– نحن واصلنا خلال الأشهر الاخيرة عملية توزيع تعويضات المتضررين جزئياً، وفي القطاع السمكي بهدف تخفيف معاناتهم وذلك في مديرية الشحر والحامي بمبلغ يقارب خمسة ملايين ريال موزعة على ٦٤ متضرراً من أعضاء الجمعيات السمكية.

أما في مديرية الديس الشرقية والخيصة بمديرية الريدة، مدينة قصيعر وجمعية الريدة الشرقية فقد سلمت لهم مبالغهم المالية المقررة كتعويض وصلت إلى تسعة ملايين وخمسة وعشرين ألف ريال، وقد استلم في الديس الشرقية ٣٣ متضرراً من أعضاء الجمعية السمكية مبلغاً وصل إلى مليونين وأربعمائة وخمسين ألف ريال، وفي مدينة المكلا وزعت ١٦ مليوناً وستمائة وأربعة وخمسين الف ريال لـ(١٨٣) صياداً، وفي منطقة حصيحصة استلم الصيادون تعويضاتهم التي بلغت ثمانية ملايين وخمسمائة وأربعة عشر الف ريال استفاد منها (٨٢) صياداً.

كما تم توزيع عشرة ملايين ومائتين وخمسة وسبعين الف ريال لـ(٦٥) صياداً مستفيداً بجمعية روكب السمكية، وكذلك وزعنا تعويضات المتضررين جزئياً في مديرية غيل باوزير في حي الوحدة و٢٢ مايو استفاد منها ١٩ مواطناً بمبلغ وصل الى مليوني ريال وفي منطقة العيون تسلمت (٣٨) أسرة متضررة الشيكات الخاصة بها وذلك بمبلغ ستة ملايين ريال، وعقب إجازة عيد الأضحى واصل الصندوق عمله بتوزيع المبالغ المالية للمتضررين في مديرية الريدة قصيعر بمبلغ (٤٠,٥٦٨,٠٠٠) لـ(١٧٠) مواطناً هم من أبناء الريدة الشرقية ومهينم وعسد الضاي وشبار ومعبر وحضاتهم وخاشم والمصينعة، أما في مدينة الشحر فقد وقعنا (١٢) عقد عمل لبناء بيوت للمتضررين في السكن بشكل كلي بقيمة اجمالية بلغت مئة وثلاثين مليون ريال واستكملنا صرف التعويض للمتضررين جزئياً من الشحر البالغ عددهم (٥١) متضرراً بمبلغ عشرة ملايين ريال ووقعنا عقود عمل مع المقاولين لتنفيذ بناء (٤٥) منزلاً لأصحاب البيوت المتضررة جزئياً بالشحر بقيمة عشرين مليون ريال.

تعويض المزارعين

وبقية المتضررين.. ماذا عملتم لهم وخصوصاً في القطاع الزراعي؟

– يتجه الصندوق حالياً نحو تعويض المتضررين في الجانب الزراعي وذلك بعد استكمال البيانات التي رفعت الينا من قبل المختصين وحالياً يقوم مهندسو الصندوق بزيارات ميدانية لعدد من المتضررين المصابين بعجز أو أمراض نفسية لتسليمهم مستحقاتهم في منازلهم بشكل مباشر، عموماً نستطيع أن نقول اننا قطعنا شوطاً لابأس به في حالات التضرر الجزئي وانجزنا النسبة الأكبر في قطاع الصيادين بمبلغ وصل إلى (٥٠) مليون ريال، وقد وزع الصندوق نهاية شهر ديسمبر ٢٠٠٩م في جانب التضرر الجزئي الزراعي في مناطق مديرية أرياف المكلا التعويضات المالية قرابة (٢٣٠) متضرراً بمبلغ وصل الى (٣٧) مليون ريال والمستفيدون في أرياف المكلا هم في مناطق الهوتة، المحصة، العرفة، وشهورة الرشيدية والمسنة وفخيذة، والحريجة وزمن السفلى والحوطة واللصب والبيب والنويمة وثلة باعمر وموجح والقمرة والغريفتين والعليبة وبني الجبال والخربة والرشة وبدمة وغيضة برجف.

ومع ذلك لن نألوا جهداً في سبيل تخفيف معاناة المتضررين في مختلف القطاعات، وسنعمل خلال الفترة القادمة على مواصلة الصرف والانتقال إلى التنسيق بين منسقي الصندوق المتواجدين في المديريات والمدن وأعضاء المجالس المحلية لما من شأنه التسريع بعملية إعادة الإعمار، وأشكر جهود السلطة المحلية بالمحافظة التي عملت على تسهيل الكثير من المعوقات.

نعود إلى السؤال نفسه.. إلى أين وصلتم بتعويض المزارعين؟

– نعم قبل اسبوعين فقط دشنت الفرق الميدانية صرف تعويضات المتضررين في القطاع الزراعي وذلك في مدينة المكلا والريدة وقصيعر بكلفة وصلت إلى (٢٢٥) مليون ريال لـ(٤٥) متضرراً في مناطق فوه القديمة وحول مسجة بالمكلا والريدة وقصيعر مناطق أنبات وعسد الضاي ومعبر وشخاوي والحاكة، وتواصل فرقنا الميدانية النزولات الى كل من الشحر وشحير وغيل باوزير وبروم وميفع والريدة وقصيعر وأرياف المكلا وعدد من المناطق الأخرى علاوة على ذلك يقوم أعضاء الفرق الميدانية بإيصال تعويضات المتضررين بأمراض مزمنة ومستعصية إلى منازلهم مباشرة لتخفيف معاناتهم.

مركز تنبؤ بالكوارث

ما هي خطط وبرامج الصندوق المستقبلية؟

– لدينا في الصندوق مهام أخرى لإعادة الإعمار منها القيام بمسح الوديان ومعالجة مجاري السيول لتلافي آثار ومخاطر أية كارثة أو سيول قادمة- لا سمح الله- ونحن نسعى – بإذن الله- بحسب توجيهات المدير العام التنفيذي للصندوق لإنشاء- خلال المرحلة القادمة- مركز تنبؤ بالكوارث وذلك حلمنا القادم، وهنا يسعدني أن أطمئن عبر الصحيفة- إلى أن القطاع الزراعي سيأخذ حقه كاملاً في التعويض بعد استكمال كافة البيانات والكشوفات لبدء عملية الصرف للمزارعين، وقد شكلت فرق متخصصة لرفع التقارير لكل قطاع، ونحن هنا نقدر قلق الجميع لكننا نؤكد بأن كل من له حق بالتعويضات سوف يصله ولا داعي للقلق..□

حان الوقت للانتصار لحقوق المساجين

■ كشف تقرير لوزارة حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٩م المرفوع لمجلس الوزراء والخاص بالزيارة الميدانية للمنشأة العقابية عن الوضع العام للسجون المركزية في عدد من المحافظات من حيث الأداء المؤسسي ومدى نفاذ الأطر التشريعية ذات الصلة.

وقد خلص التقرير إلى نتائج وتوصيات توصلت في مجملها الى مأساة السجناء أو ما سمته بمعالجة الأوضاع غير القانونية لفئة كبيرة من السجناء.

■ كتب: فيصل الحزمي

كما كشف التقرير- الذي يأتي إعداده في إطار اهتمام وزارة حقوق الانسان بتطوير الأداء المؤسسي والتشريعي للسجون المركزية والاحتياطية بما يلبي حسن أداء الواجبات المنوطة بالقائمين عليها وضمان حماية، وإعمال حقوق السجناء المحكوم عليهم والذين مايزالون رهن المحاكمة أو التحقيق عن تجاوز الطاقة الاستيعابية في جميع السجون التي تم زيارتها بنسب متفاوتة تصل من ١٠٠٪ إلى ٣٠٠٪، وقد أظهرت نتائج التحليل الميداني أن الازدحام الحاصل في السجون يعود إلى عدد من الاسباب أبرزها عدم انفاذ المواد القانونية المتعلقة بفترة السجن والاحتجاز، تمديد الاحتجاز لفترات متتالية، وجود متعلقات مالية تصاحب الحكم الصادر بالعقوبات السالبة للحرية بسبب الدعوى المدنية «حالات الاعتبار»، حيث تبيّن وجود أعداد كبيرة من السجناء أمضوا ضعف فترة العقوبة ومايزالون في السجن رهن حقوق خاصة وذلك نتيجة عدم وجود آلية محددة بموجبها يتم دفع الحقوق لأصحابها تزامناً مع فترة العقوبة.. وكذا تأخر البت في القضايا حيث رصد التقرير في هذا الجانب عدداً من الحالات التي مضى على أصحابها في السجن مدة أكثر مما يمكن أن يقره القضاء في حال تم البت بالإدانة في التهم الموجهة إليهم لفترات متفاوتة من ٣-٢٣ عاماً.

ولمح التقرير إلى وجود تعارض بين أوامر أعضاء النيابة والوكلاء بخصوص الفصل بين فئات السجناء وفق ما حدده القانون بشكل كامل.

هذا وقد كان التقرير الذي ورد في ١٩ صفحة قد وقف على الوضع العام للسجون المركزية في محافظات «عمران، حجة، ذمار، المحويت، تعز، إب الحديدة، عدن ، لحج، حضرموت، المهرة».

وخلص بنتائج وتوصيات مهمة تحتم التعاون من أجل تحويلها إلى واقع عملي بما يلبي احتياجات الوضع الراهن للسجون ويسهم في معالجة الأوضاع غير القانونية لفئة كبيرة من السجناء، والتي ركزت على ضرورة تحسين الأوضاع الصحية في كافة السجون والعمل على سرعة استدراك ومعالجة الحالات المرضية الراهنة وفي المقدمة الأمراض المعدية أو تفعيل الكشف الدوري الطبي للسجناء، والإفراج عن السجناء الذين أمضوا ثلاثة أرباع المدة، ومعالجة أوضاع السجناء رهن التحقيق الخاصة بمن أتموا عقوبتهم ، ومعالجة أوضاع المحتجزين الأجانب واستكمال إجراءات ترحيلهم وسرعة البت في القضايا المنظورة أمام النيابات والمحاكم والتي تجاوزت فترات تتعارض مع معايير المحاكمة العادلة وتسريع الإفراج عن السجناء الذين أمضوا فترة العقوبة المقررة عليهم كاملة ممن لم يفرج عنهم بسبب تأخر إجراءات الإفراج، وزيادة مخصصات التنفيذ في السجون والعمل على تحسين مستوى التنفيذ، العمل على توفير المياه بشكل مستمر وتخصيص شبكة خاصة بمياه الشرب في كل سجن، وإيلاء اهتمام أوسع بمجال تأهيل السجناء «دينياً ومهنياً وحرفياً» والربط الشبكي بين معلومات مصلحة السجون ومكتب النائب العام وتفعيل مهمة التخطيط لإعادة دمج السجناء في المجتمع قبل الإفراج عنهم، إضافة الى إعادة النظر في إجراءات السلامة في السجون ، وتفعيل دور اللجان المعنية بالنظر في حالات الإفراج الشرطي في إطار كل محافظة.□

الزائدي: قبائل مارب أصبحت أكثر حذراً من الإرهابيين

■ أكد ناجي الزائدي محافظ مارب أن قبائل مارب أصبحت أكثر حذراً من الإرهابيين بعد أن رأت نتائج أعمالهم في الفترات السابقة، بعد أن اعتمد الإرهابيون على سماحة أخلاق البداوة وكرمهم وافتراض الطيبة في الآخر.

موضحاً أن الإرهابيين لم يتخذوا من محافظة مارب مركزاً لعملياتهم، وهي لا تتجاوز كونها منطقة استراحات ومعبراً بين المناطق بسبب موقعها المهم، مستغلين الطبيعة البدوية وكرم الاخلاق الذي يجدونه.

ولم ينكر الزائدي تواجد القاعدة في محافظة مارب، ولكنه نفى أن تكون لهم مناطق سيطرة فيها.

جاء ذلك خلال لقاء مع برنامج «صناعة الموت» الذي تبثه قناة «العربية».□

إدراج إحدى شركات المقاولات في القائمة السوداء

أوصت لجنة القائمة السوداء برئاسة وزير الأشغال العامة والطرق رئيس اللجنة المهندس عمر الكرشمي بإدراج إحدى شركات المقاولات في لائحة القائمة السوداء لعدم إيفائها بالتزاماتها التعاقدية في تنفيذ أحد المشاريع، والرفع بذلك إلى اللجنة العليا للمناقصات لإدراجها باللائحة لمنع حصولها على مناقصات تنفيذ أي مشاريع مستقبلاً.

وناقشت اللجنة في اجتماعها السبت طلب وحدة تنفيذ المشاريع الدولية بالوزارة الخاص بإدراج تلك الشركة في لائحة القائمة السوداء. كما استمعت اللجنة إلى ردود عدد من المقاولين والمكاتب الهندسية حول قيامهم بتنفيذ مشاريع بشهادات تصنيف مزوّرة قدّمت من قبلهم للحصول على تلك المشاريع بطريقة مخالفة للقانون. وأوصت اللجنة باتخاذ الإجراءات اللازمة وفقاً للائحة القائمة السوداء.□

حسين السقاف.. آفة الإرهاب مصدرها ثقافات دخيلة

■ توفيق شيخ:

■ أجمع المشاركون في الأمسية الاسبوعية التي نظمها مركز ابن عبيدالله السقاف لخدمة التراث والمجتمع بسيئون الخميس على أن آفة الإرهاب لا تمت إلى ديننا الإسلامي بصلة ومصدرها ثقافات دخيلة على مجتمعاتنا الإسلامية.

مؤكدين بأن الإسلام يحرم قتل النفس البريئة بغض النظر عن عقيدتها والإفساد في الأرض وإقلاق السكينة العامة وينبذ التطرف والغلو ويدعو إلى الوسطية والاعتدال.

جاء ذلك في عموم النقاشات والمداخلات على المحاضرة التي ألقاها الاستاذ الباحث والروائي حسين السقاف مدير عام المركز الوطني للوثائق والمخطوطات بوادي وصحراء حضرموت والموسومة بالإرهاب والحروب الحديثة، حيث تناول فيها الظروف والبدايات الأولى لظهور هذه الظاهرة والتي أرجعها الى منتصف القرن العشرين إبان الحرب الباردة بين معسكر الشرق والغرب.

مشيراً إلى أنه على الرغم من أن مصطلح الإرهاب لم يعرف من قبل الأمم المتحدة حتى اليوم إلا أن الإرهاب ووفق الواقع الماثل يعني الإفراط في استخدام العنف لتحقيق مآرب وأهداف وأطماع سياسية ولو كان على حساب أرواح الأبرياء من الأطفال والنساء والشباب والكهول وأنه ظل الذريعة التي تبرر بها الدول الاستعمارية فرض وحماية مصالحها الخاصة والعامة في أوطان الشعوب الضعيفة والفقيرة من العالم.

ونوه السقاف إلى أن أكبر وأبشع إرهاب عالمي هو الذي تمارسه الصهيونية كل يوم ضد شعبنا الفلسطيني على مرأى ومسمع من العالم الذي يقف داعماً ومتفرجاً أمام الجرائم الإرهابية والمجازر الوحشية، كما تناول الباحث حسين السقاف في محاضرته عدداً من المحاور الأخرى والمواضيع ذات الصلة بالإرهاب والحروب الحديثة ، إضافة الى الجهود الدولية والعالمية لمكافحة ظاهرة الإرهاب وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وظهور ما يسمى بتنظيم القاعدة والتأثيرات السلبية التي أحدثتها العمليات الإرهابية على شعوبنا العربية والإسلامية.□

لؤي عباس

الخوف من الحوار

■ متوالية من التحديات صعبة الحل تمر بها اليمن توجب على الجميع التكاتف من اجل حلها، وتأتي دعوة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح إلى حوار وطني يضم ممثلين عن الفعاليات السياسية والاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني كمبادرة يعول عليها كثر للخروج من حلقات التأزيم والمناكفات, الحوار الذي كان من المفترض أن يبدأ قبل نهاية العام الماضي تحت رعاية مجلس الشورى دخل في سلسلة من التأجيلات اللانهائية حتى يتم التوافق الكلي بين الأطراف.

اللجنة التحضيرية للحوار الوطني تحاول جاهدة إنجاح الحوار وذلك من خلال سعى دؤوب للتقريب بين الأطراف وحفزها على المشاركة الفعالة في الحوار وهذا واضح من خلال جولة التأجيلات التي مر بها الحوار وأيضاً من خلال سعيها جهرا وعلنا لصياغة جدول عمل توافقي وملزم لمناقشة جميع القضايا للخروج برؤية حل عامة شاملة كل ذلك في ظل بوادر من التخاذل والسلبية والاستغلال من طرف (اللقاء المشترك) المتخوف من المشاركة في الحوار..

وتبقى محاولة تفسير سلوك أحزاب اللقاء المشترك السلبي إزاء هذه الدعوة محاولة للغوص في التفاصيل والشيطان يكمن في التفاصيل (devil in details) كما قال المثل الانجليزي إلا أنه وفي محاولة تحليلنا لعوامل وأسباب سلبية تعامل طرف اللقاء المشترك مع دعوة الوطن للحوار يمكننا التعليق بأن ثنائية الخوف والرجاء معبرة عن حالة وسلوك أحزاب اللقاء المشترك التي تعول على التحديات الحالية للوصول إلى السلطة غير مدركين أن السلبية في التعامل مع دعوة الوطن للحوار وفي ظل الراهن من الظروف يقربنا جميعا من النار التي لن ترحم أحداً وسيكونون أول من يختنق بدخانها قبل أن تشويهم نارها. سلوك طرف المعارضة من دعوة الحوار كما مواقفهم من أغلب القضايا مرهون بأشخاص قياداته الديناصوريه العليا التي لا تفرق بل وتخلط بين الوطن وغريمها حزب (المؤتمر).

فهم يعتقدون أنهم وبطريقتهم هذه يستطيعون الضغط على الحاكم لتحقيق مكاسب ولو على حساب الوطن، رجاء الوصول للسلطة عن طريق الفوضى منعكس في التعاطي السلبي للقاء المشترك مع دعوة الحوار ومتبلور في الخوف من خوضه لإدراكهم أنه وبالحوار الصادق والجاد تحل مشاكل اليمن التي يريدونها ألاّ تحل..

فمن يرجو استمرار الأزمات ويسعى لاستكثارها معتقداً أنها ستوصله إلى السلطة هو بحق صانع أزمات, ومن يخاف خوض الحوار الجاد الذي يبلور رؤية موصلة لحلول للازمات هو أزمة بحد ذاته.□

ولنا لقاء..

oay93_2020@yahoo.com